"قطاع الصيد في غزة: شريان حياة لآلاف العائلات

إعداد دائرة الضغط والمناصرة والإعلام

87% من القوارب تم تدميرها	عدد القوارب قبل الحرب قارب بمحرك ـ 1100 900 قارب تجديف	إمتداد شاطئ غزة حوالي 41 كيلو متراً	عدد الأسماك المستزرعة 300 ـ 500 طن من الأسماك	الإنتاج السنوي 3000 ـ 4000 طن من الأسماك

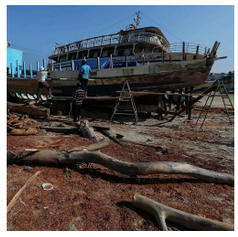

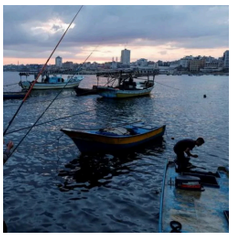

مقدمة

في إطار الورشة التقييمية التي نفذتها جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية) بالتعاون مع الصيادين في مدينة دير البلح، تم تسليط الضوء على الأثار العميقة والمتعددة الأبعاد التي خلفتها الحرب المستمرة على قطاع غزة، وتحديداً على قطاع الصيد والثروة السمكية، حيث يواجه هذا القطاع تحديات جسيمة تهدد سبل العيش للعديد من العائلات التي تعتمد بشكل رئيسي على الصيد كمصدر للدخل، مما يفاقم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها القطاع.

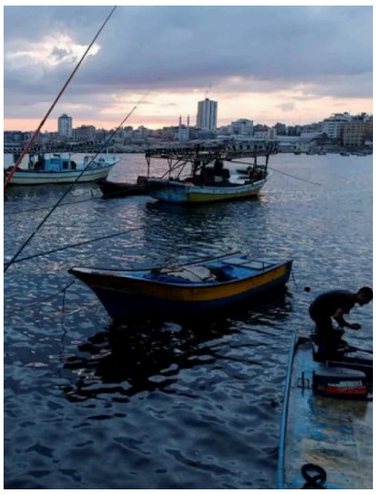

لا تقتصر أهمية هذا القطاع على توفير الدخل فحسب، بل يمثل جزءً أصيلاً من هوية وثقافة المجتمع الفلسطيني، حيث يعكس ارتباط الفلسطينيين ببحرهم وإرثهم التاريخي، فمن خلال هذه الورشة، ناقش الصيادون التحديات اليو مية التي يواج هونها، مثل القي ود المف روضة على مناط ق الصيد، والتدهور البيئي، ونقص الموارد، وذلك بهدف تطوير استراتيجيات تساهم في دعم وتعزيز صمودهم في مواجهة الظروف القاسية.

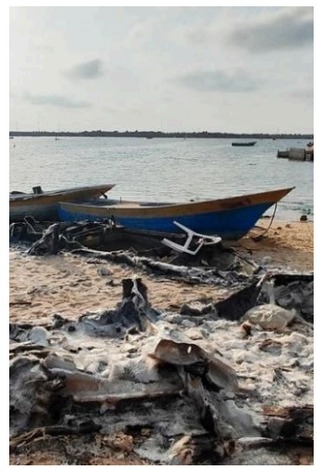

تسلط الورشة التقييمية الضوء على معاناة الصيادين وقطاع الصيد في غزة، نتيجةً للحرب والحصار المفروض على القطاع منذ سنوات، حيث تهدف إلى استعراض التأثيرات العميقة لهذا الواقع الصعب على سبل عيش الصيادين وقدرتهم على الصمود، بالإضافة إلى التعرف على احتياجاتهم الحالية والاستماع إلى قضاياهم الملحة ومعاناتهم اليومية في ظل الحرب المستمرة، كما تهدف الورشة إلى تقديم توصيات عملية تساهم في استعادة سبل العيش، وتخفيف الأعباء عن كاهل الصيادين، فضلاً عن نشر الوعي حول أهمية قطاع الصيد والثروة السمكية كجزء حيوي من الأمن الغذائي في قطاع غزة.

منذ أكثر من عام على استمرار الحرب على قطاع غزة، تواجه القطاعات الحيوية جميعها دمارًا بنيويًا شاملًا يهدد سبل عيش الملايين من الأسر الفلسطينية المتأثرة والمتضررة من آثار الحرب، فقد دمرت الحرب منذ أيامها الأولى مقومات أساسية للقطاعات الإنتاجية المختلفة التي تسهم في دعم الاقتصاد المحلي، من ضمنها قطاع الصيد والثروة السمكية، الذي يعد من أبرز ملامح القطاع الإنتاجي في غزة، حيث يمثل هذا القطاع جزءً لا يتجزأ من حياة الفلسطينيين في القطاع، ويوفر مصدر دخل للعديد من الأسر ويعزز من الأمن الغذائي المحلي، لكن الأضرار المتلاحقة تركت الصيادين وأسرهم في مواجهة تحديات معيشية واقتصادية جسيمة.

يعد قطاع الثروة السمكية ثاني أكبر مصدر للإنتاج في قطاع غزة، حيث كان ينتج سنويًا بين 3,000 و4,000 طن من الأسماك، إضافةً إلى 300ـ500 طن من الأسماك المستزرعة. يتميز قطاع غزة بساحل يمتد لحوالي 41 كيلومترًا، ويشكل البحر مصدر رزق رئيسي للكثير من العائلات التي امتهنت صيد الأسماك كحرفة متوارثة عبر الأجيال، وساهم هذا القطاع بشكل كبير في تشكيل موروث ثقافي محلي يعكس ارتباط أهل غزة ببحرهم، ليصبح قطاع الثروة السمكية ليس فقط مصدر دخل اقتصادي، بل جزءً لا يتجزأ من الهوية الثقافية والمجتمعية.

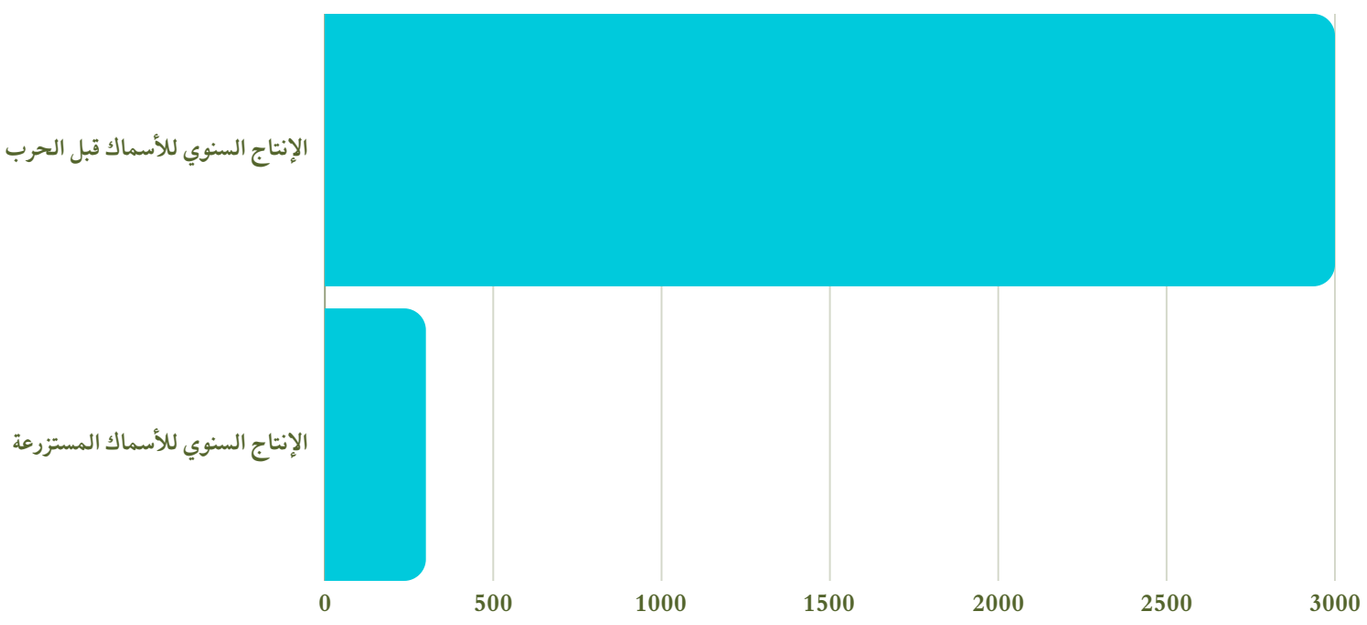

تُقدَّر نسبة العاملين في قطاع الصيد بحوالي 15% من إجمالي العاملين في القطاع الزراعي في غزة بما يشمل الصيد والتصنيع والخدمات المرافقة، ويلعب القطاع دورًا حيويًا في توفير مصدر غذائي أساسي وتعتمد عليه العديد من الأسر كمصدر رئيسي للدخل، حيث يوفر قطاع صيد الأسماك في غزة فرص عمل لحوالي 6,117 فردًا، بينهم 4,264 صيادًا ومالك قارب، إلى جانب 378 شخصًا يعملون في الخدمات العامة المرتبطة بصناعة الصيد، ويسهم هذا القطاع في تعزيز الأمن الغذائي المحلي وتوفير دخل ثابت للعديد من العائلات، مما يبرز أهميته الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف الصعبة التي تواجهها غزة.

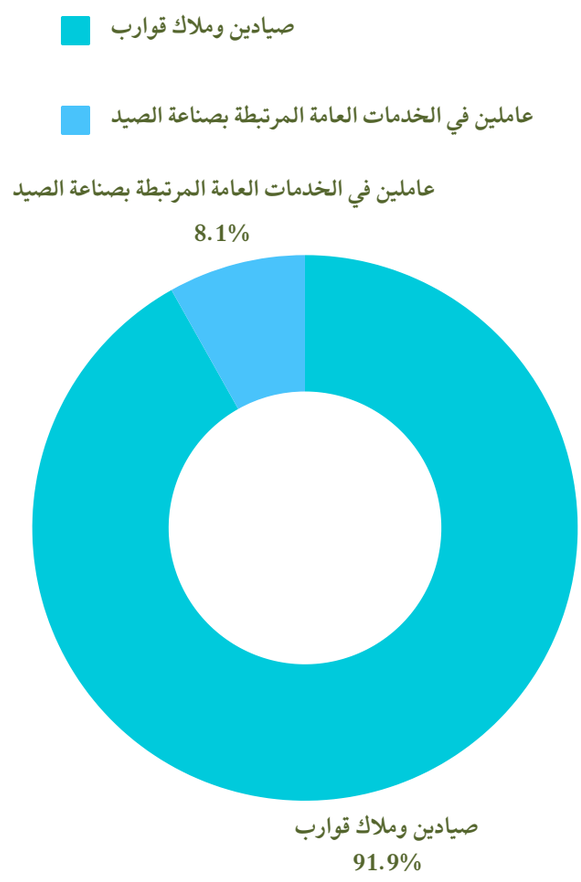

قبل اندلاع الحرب، كان عدد القوارب والسفن العاملة في قطاع الصيد في غزة يتجاوز 2,000 قارب، منها حوالي 1,100 قارب بمحرك و900 قارب تجديف. كانت معظم هذه القوارب ترسو في ميناء غزة، إلى جانب خمسة مراسٍ صغيرة موزعة على طول شاطئ القطاع، ورغم هذا العدد، يواجه الصيادون تحديات كبيرة بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، إذ يُسمح لهم بالصيد ضمن مساحة محدودة لا تتجاوز 6 أميال بحرية في أسوأ الأحوال، وقد تصل في أفضل الحالات إلى 12 ميلاً بحرياً، ورغم أن هذه المسافة الأوسع أدت أحيانًا إلى زيادة مؤقتة في الأسماك المتاحة محليًا، إلا أن القيود المتقطعة والمتغيرة باستمرار خلقت بيئة غير مستقرة.

900 قارب تجديف

1100 قارب بمحرك

يعاني الصيادون من اعتداءات متكررة تشمل الاعتقالات ومصادرة القوارب والمعدات، مع تعريضهم للتحقيق والتعذيب، مما أدى إلى توقف حوالي 300 قارب عن العمل كليًا، إضافةً إلى الأعطال الفنية التي تعاني منها العديد من القوارب الأخرى، والتي تعمل الآن بشكل جزئي، ويعزز هذه التحديات الحظر المفروض على إدخال المواد اللازمة لصيانة القوارب عبر المعابر، مثل مادة الألياف الزجاجية (Fiber Glass)، ومحرّكات القوارب وقطع الغيار الأساسية، في ظل هذا الوضع، يلجأ الصيادون إلى وسائل بدائية يدوية لمحاولة إعادة تأهيل قواربهم، في محاولة للحفاظ على مصدر رزقهم وسط الحصار.

تفاقمت الأزمة بشكل كبير نتيجة استمرار الحرب على غزة، مما أدى إلى شلل كامل وغير مسبوق في قطاع الصيد، وزيادة القيود الصارمة المفروضة على الصيادين الذين عانوا كغيرهم من أبناء الشعب الفلسطيني من آثار الحرب المتواصلة، وتعرضت مرافق الصيد والمراسي لأضرار جسيمة، وتم إغلاق البحر تمامًا، حيث منعت قوات الاحتلال الصيادين من الوصول إلى المياه، مما أجبر العديد منهم على النزوح القسري وترك قواربهم وشباكهم خلفهم. أما بالنسبة لتدمير مشاريع الاستزراع المائي فقد تم تدمير مزرعتي الاستزراع المائي الرئيسيتين، و منشأة التفريخ الوحيدة التي لم تعد تعمل، ما أدى إلى انخفاض شديد في إمدادات الأسماك، وندرتها في الأسواق المحلية، وتفاقم أزمة الأمن الغذائي في القطاع بأكمله.

وفقًا لتقرير صادر عن شبكة المنظمات الأهلية، تم تدمير حوالي 87% من مراكب الصيد، أي نحو 1,050 مركبًا، من ضمنها 96 لنشًا و900 مركب بدون محركات، وأسفرت الهجمات عن استشهاد 150 صيادًا، من بينهم 30 كانوا يحاولون تأمين قوت يومهم لأسرهم. ولم تتوقف الاعتداءات عند القوارب فقط، بل امتدت لتشمل المخازن ومراسي القوارب وتعاونيات الصيد، مما عمّق من الأزمة الإنسانية والاقتصادية والمعيشية للصيادين وأسرهم، وحرمت هذه الأوضاع سكان غزة من مصدر غذائي أساسي، مما يزيد من صعوبة الأوضاع اليومية ويفاقم التحديات التي تواجه المجتمع المحلي في ظل الحصار المتواصل.

900 مركب بدون محرك

لنش 96

وأدى تصنيف قوات الاحتلال شواطئ قطاع غزة كمنطقة نشاطات عسكرية، وفرضها قيودًا مشددة على الوصول إلى البحر، إلى وقوع خسائر تقدر بنحو 12.82 مليون دولار أمريكي في قطاع صيد الأسماك وحده، وفقًا لتقارير صادرة عن شبكة المنظمات الأهلية، فقد أثرت هذه القيود بشكل كبير على الدور الحيوي الذي يلعبه قطاع الصيد في سلسلة إمدادات الغذاء المحلية، حيث يُعد هذا القطاع مصدرًا هامًا للأمن الغذائي لسكان غزة.

التوصيات

خلال الورشة التقييمية التي عقدتها جمعية الإغاثة الزراعية في دير البلح وسط قطاع غزة، وبحضور 50 مشاركًا من الصيادين الذين نزحوا مرات عديدة وبشكل مستمر خلال الحرب، تم تقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين الوضع الحالي لقطاع الصيد ودعم الصيادين في مواجهة التحديات التي يواجهونها، لتشمل ما يلي:

رفع القيود على الوصول إلى البحر	العمل على الضغط من أجل رفع القيود المفروضة على مناطق الصيد، مما يتيح للصيادين الوصول إلى المياه بشكل آمن وزيادة فرصهم في العمل.
توفير الدعم الفني والمالي	إنشاء برامج لدعم الصيادين من خلال توفير المساعدات المالية والتقنية اللازمة لصيانة القوارب والمعدات، مما يعزز من قدرتهم على العودة للعمل بشكل فعال.
تأهيل المرافق والبنية التحتية	إعادة بناء مرافق الصيد والمراسي المتضررة، وتطوير البنية التحتية لتلبية احتياجات الصيادين وتعزيز قدراتهم الإنتاجية.
رفع مستوى الوعي	تنظيم حملات توعية حول أهمية قطاع الصيد كجزء من الأمن الغذائي والثقافة المحلية، مما يساعد في تعزيز الدعم المجتمعي للصيادين.
تقديم الدعم النفسي والاجتماعي	توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للصيادين وعائلاتهم المتأثرين بالحرب، لمساعدتهم في التغلب على الأثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن النزوح.
تشجيع التعاونيات	تعزيز التعاونيات بين الصيادين لتسهيل تبادل المعرفة والخبرات، وتحسين الوضع الاقتصادي من خلال العمل الجماعي.
التوثيق والرصد	إنشاء آليات لتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الصيادون من قبل الاحتلال، وذلك لتعزيز حقوقهم ومطالبتهم بالتعويض عن الخسائر.
تخصيص برامج إغاثية خاصة للصيادين وعائلاتهم	بما يشمل توفير الغذاء والمستلزمات الأساسية، والمساعدات العينية، لتلبية ا حتياجاتهم الضر ورية وتحس ين مستو يات الأم ن الغذ ائي، بالإ ضافة إلى دعم جهود إعادة تشغيل قطاع الصيد.
تقديم المساعدات الطارئة	طالب المشاركون بضرورة توفير مساعدات طارئة لشراء معدات الصيد اللازمة، وإعادة تأهيل البنية التحتية للموانئ والمرافق التي دمرتها الاعتداءات الاسرائيلية،كما أكدوا على أهمية ضمان السلامة البحرية وحماية الصيادين أثناء أداء عملهم.
تدخل المجتمع الدولي	شدد المشاركون على ضرورة تدخل المجتمع الدولي والمؤسسات الأممية لوقف الحرب على قطاع غزة، وتمكين المواطنين بشكل عاجل من التعافي من ويلات حرب ما زالت مستمرة حتى اليوم.

حيث تتطلب هذه الاحتياجات استجابة عاجلة لضمان استقرار المجتمع وصمود الصيادين، وتحسين ظروفهم المعيشية في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشونها.

أشار الصياد كمال مقداد إلى أن الصيادين كانوا في السابق مقيدين بالحركة داخل منطقة الصيد المحددة، التي تصل إلى ستة أميال بحرية شمال وادي غزة، وما يصل إلى 12 ميلًا بحريًا في وسط وجنوب القطاع. لكن اليوم، يجد سكان غزة أنفسهم مجبرين على الصيد على بُعد أقل من ميل بحري واحد من الشاطئ، معتمدين على الطرق التقليدية، حيث تستهدف الزوارق الحربية الإسرائيلية أي حركة لمراكب الصيد.

لذلك، شدد مقداد على أهمية إعادة منح الصيادين حق الوصول إلى منطقة الصيد السابقة، وضرورة توفير أدوات ومعدات الصيد الأساسية، بما في ذلك الشباك والفخاخ ومعدات السونار وقطع الغيار للقوارب المعطلة، كما أشار إلى الحاجة إلى توفير الجرارات وآلات تسوية الطرق، وشبكات المياه والصرف الصحي، وآلات البكرات، ووحدات التخزين البارد، والمنحدرات، والقوارب الجديدة، حيث أن هذه المعدات ستساهم في إعادة بناء قوارب الصيد، وإجراء عمليات فحص صحة الأسماك، وتقييم المخزون السمكي، مما يعزز من قدرة الصيادين على استئناف أنشطتهم بشكل آمن وفعال.

وتحدث الصياد خالد أبو ريالة قائلًا: "لقد فقدنا الكثير من زملائنا في البحر، الصيد لم يعد مجرد عمل، بل أصبح تحديًا للبقاء، نحن بحاجة إلى الدعم لإصلاح قواربنا واستعادة حياتنا، فالأسماك هي مصدر قوتنا ورزقنا."

وواصل أبو ريالة: "لقد ورثت مهنة الصيد عن أبي، وكانت مصدر فخر لي. اليوم، مع الحصار والقيود المفروضة، أشعر أنني فقدت إرث عائلتي الثمين، نحتاج إلى من يسمع صوتنا ويدعمنا في هذه الأوقات الصعبة."

وأضاف الصياد محمد الهبيل: "تدمير قواربنا ليس فقط فقدانًا لمصدر رزق، بل هو فقدان لجزء من هويتنا، نحن نكافح من أجل البقاء، نشعر بالخوف على عائلاتنا، ونريد أن نعود إلى بيوتنا بأمان، وأن نعيش بكرامة."

تعكس كلمات الصيادين هذه معاناتهم اليومية، وتبرز الحاجة الملحة لدعم المجتمع المحلي والعالم لمساعدتهم في التغلب على هذه التحديات واستعادة حقوقهم كصيادين.

المراجع

- تقارير صادرة عن شبكة المنظمات الأهلية – 22/9/ 2024
- بيانات وزارة الزراعة والثروة السمكية إلى جانب بيانات نقابة الصيادين في قطاع غزة _ 17 /1/2024
- ورشة عمل تقييمية نظمتها الإغاثة الزراعية مع الصيادين __ 21/10/2024